العدل الموجود لا الاصلي الفائت ومنهم من اعتبر وذهب الى منعه وان
المؤنث منعت بالاتفاق لا للعدل بل للتأنيث والعلمية وكجمع وبُنع
وبُنع وبصع جموعا وفيها العدل ايضا لان بنع جمع جمعاء مؤنث الجمع وكذا
كتع واخواته وتحقيق العدل فيها ان فعلاء اذا فرض صفة فجمعه فعل بضم
فسكون مثل حمر احمر او ان لما فعلى كحمراء وصحرى فعلم انه معدول من
احدهما والسبب الآخر الوصفية الاصلية وقيل شبهة العلمية لانه لا يؤكد
بها الا المعارف ولما اختلف واعتبار الوصفية لم يعدها فيها ونحو عمر وزفر
وزحل علم بجم وفرح اسم جبل فمزدلفة حال كونها اعلاما وتحقيق العدل
انها كانت في الاصل على فاعل كما سنم عدل الى فعل كعمر والسبب الآخر العلمية حتى
لو نكر صرف والنوع الثاني قياسي منسوبا الى القياس وهو القاعدة بان يمكن فيه
بيان قاعدة كلية ولا يتوقف على السماع كما سيظهر ان شاء الله تعالى وهذه القاعدة
مثل قوله هو كاعلم لانه لو نكر انصرف على وزن امرئ هيئة مخصوصة في لغة العرب
بالفعل بان لا يوجد فيها في الاسم الا منقولا عن الفعل كضرب علما منقولا من الماضي
المجهول لان وزن فعل لم يوجد في الاسم الا في ثلاثة اوجه وقد تكلم فيها مختصرا فان
فعل بتشديد العين على صيغة المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة
بالفعل وانه علم لفرس المجاج منقول عن صيغة الشرع في المشي ويونس اعتبر كونه
على وزن الفعل لاختصاصه به فجبا وكفى وجعفر اعلاما اعتبر منصرفة ويعيش

ثم ومنقولية عن الفعل فضرب معلوما ومجهولا لا غير منصرف للاماذكر من الامثلة
واما بقم وثمد فاسمان اعجميان فان سمي بهما منعا من الصرف للعجمية والعلمية
وانقطع ولجنع وللتخرج معلوما ومجهولا وغير ذلك من ماض غير الثلاثي والافعال
والمفاعلة والفعللة وملحقاته او كائن في محل اوله اي اول ذلك العلم لحرف
زوائد المضارع اي الحروف التي بها يكون المضارع مضارعا وهي حروف اتين حال
كون ذلك العلم غير قابل حالا من المضاف اليه في اوله لانه يصح او يقال للزائد
في اوله انه زائد فيه فهو من قبيل فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا للتاء الاسمية وهي
التي يوقف عليها هاء لانها لاختصاصها بالاسم تقوى جانب الاسمية فيضعف مشابهته
للفعل فاذا كان بالتاء يكون منعه بالتأنيث والعلمية لا بوزن الفعل والعلمية
مثل بعلبك وارملة اذا سمي بهما نحو بزيد وبشكر ولحمد فمنع صرفه لوزن
الفعل والعلمية ومثل قوله كل افعل التفضيل والصفة المشبهة اي ما كان على
وزن افعل اسم التفضيل او صفة مشبهة ولو في الاصل وهو من حيث انه اسم
تفضيل او صفة مشبهة لا يقبل التاء ولذا لم يقيده بعدم قبول التاء وقبول الهاء
حيث يقال في مؤنثه اهوده ابيض من حيث انه صفة بل من حيث انه غلب فيه
الاسمية فلا يضر لمنع صرفه نحو افضل افعل تفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
ووزن الفعل لان الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان الاصل في كل نوع ان لا يدخله اجنبي فالدال فرع فيه ومثل قوله كل اسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)